RCHRS
Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

تسامح

مجلة فكرية دورية محكمة تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

العدد الواحد والسبعون، كانون أول 2020

رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

مدير التحرير

طلال أبو ركبة

مستشارو التحرير

د. نها بكر
أ. ريما نزال
د. الزبير عروس
د. جمال بن دحمان
د. شرزاد أمين
د. عبد الحسين شعبان
د. أحمد البرقاوي
د. محمد محفوظ
د. عبد الرازق العياري
د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم
أ. وفيق هواري
أ. طلال عوكل
أ. زياد عثمان
أ. زهير الدبعي

تطور الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية

رائد محمد حلس

مقدمة

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بأنه ضعيف البنية بسبب صغر مساحته وقلة موارده ويتأثر بشدة بالعوامل الخارجية، وترتبط هذه الخصائص بشكل كبير بالسياق السياسي والتاريخي للاقتصاد الفلسطيني، الذي لم يسفر منذ نحو قرن من الزمان عن وجود دولة فلسطينية سواء قبل إنشاء دولة الاحتلال أو بعدها. وعليه، فقد نما الاقتصاد الفلسطيني وتشكل في ظل دولة أخرى محتلة وقبلها في ظل دولة منتدبة، حيث ترتب على هذا الوضع أن الاقتصاد الفلسطيني نما وتشكل بطريقة غير سليمة مشوهة من حيث الهيكل الاقتصادي والعلاقات والموارد بل والجغرافيا.

وقد جاء ذلك في إطار مجمل السياسات التي بلورتها سلطات الاحتلال لتشكيل وتوجيه الاقتصاد الفلسطيني بما يخدم مصالحها، وبما يحول دون تحقيق تطور حقيقي يخدم قيام دولة فلسطينية.

النتيجة الرئيسية، إضافة لما سبق، تشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي، وتعتبر هذه النتيجة هي جوهر المشكلة، فقد حرمت التبعية الاقتصادية الاقتصاد الفلسطيني من تطوير مؤسساته وصياغة علاقاته الاقتصادية وفقًا لأهدافه وتطلعاته، ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة لمصالحه، واتخاذ القرارات اللازمة بالإضافة إلى السيطرة على الموارد المتاحة.

لقد أثَر هذا الوضع على الاقتصاد الفلسطيني تأثيرًا سلبيًا واسعًا، حتى بعد قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994، نتيجة لأن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تتمكن بعد تأسيسها من صياغة رؤية واضحة وتنفيذها للتخلص من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بسبب عدم قدرتها على تغيير هذا الواقع من جهة، وفقدانها السيطرة

* باحث ومختص في الشأن الاقتصادي-غزة

على أدوات السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) وعلى معابرها ومواردها الطبيعية من جهة أخرى.

في إطار ما سبق، عانى الاقتصاد الفلسطيني من مجموعة من الاختلالات الهيكلية في كافة الأسواق، ومن ضعف البنية، وأصبح العجز المزمن في الموازنة العامة، والميزان التجاري، وارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، خصائص أساسية ملازمة لهذا الاقتصاد، وذلك بسبب مواصلة الاحتلال الإسرائيلي أيضاً في إجراءاته التدميرية التي تتمثل في استهدافه للاقتصاد الفلسطيني وخلق تشوهات أخرى عن طريق التهرب من الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الفلسطيني من جهة، ومواصلة الانتهاكات المستمرة المتمثلة بالحصار المشدد والاعتداءات العسكرية المتكررة على القطاع من جهة أخرى.

وفي الحصيلة، فإن الإجراءات الإسرائيلية التدميرية حالت دون تحقيق بناء اقتصاد وطني مستقل، ليس ذلك فحسب، بل كرّست تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي؛ فهي لم تقتصر على السيطرة على الأرض والموارد والمعابر، بل تعدّتها إلى التحكّم السياسات الاقتصادية، وحالت دون انفتاح الاقتصاد الفلسطيني مع اقتصاد العالم، وأدت إلى تحوله من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية على المساعدات الخارجية وعلى إيرادات المقاصّة التي تحصّل من خلال «إسرائيل».

إن تتبع تطور الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية يتطلب مدخلًا نظريًا لمفهوم التبعية والتنمية.

أولًا: التبعية والتنمية: مدخل نظري

ظهر مفهوم التبعية نتيجة لفشل نظرية التطور الاقتصادي للبلدان التابعة، وذلك بسبب الأثار المعوقة المتولدة عن العلاقات بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد وظهر هذا الموقف واضحًا في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين في أمريكا اللاتينية ومن ثم انتقلت إلى آسيا وأفريقيا.

وقد تكيف مفهوم التبعية وفق المنظور النيوماركسي مع تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، وينبع من ذلك الترابط بين ظاهرتي التبعية والتنمية، لأنهما وجهان لعملة واحدة في النظام الرأسمالي العالمي على حد تعبير أنصار نظرية التبعية، وعلى رأسهم

عالم الاجتماع البرازيلي فرناندو هنريك كردوسو (Fernando Henrique Cardoso) وانزو فاليتو (Enzo Valleto) وفقًا لمنظري التبعية، فإن الأسباب الحقيقية للتخلف، «تكمن في أن دولة المحيط ما تزال تعتمد في صادراتها لدولة المركز على منتج أو منتجين من المنتجات الزراعية، بينما تقوم دولة المركز بتحويلها إلى منتجات صناعية تحويلية، وتعيد تصديرها لدولة المحيط، ولكن بأثمان باهضة». هناك تبادل غير متكافئ بين دولة المحيط ودولة المركز، أي إن الهوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف في اتساع مستمر.

وتنطلق نظرية التبعية من مقولة رئيسة، مفادها أن فشل دول العالم الثالث في تحقيق مستويات ملائمة ومتواصلة من التنمية إنما يرجع إلى تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة. وقد برزت نظريات التبعية لمواجهة المزاعم المتفائلة لنظرية التحديث التي تقول «إن بمقدور دول العالم الثالث أن تلحق بركب الدول المتقدمة»، وإذ يؤكد أندريه فرانك Andre Frank أن الدول المتقدمة لديها مصلحة راسخة في إبقاء البلدان الفقيرة في حالة من التخلف حتى تتمكن من الاستمرار في الاستفادة من ضعفها الاقتصادي، ووفقًا لفرانك، فإن الدول المتقدمة تخشى فعليًا تطور الدول الأفقر؛ لأن تنميتها تهدد هيمنة الغرب وازدهاره.

ويعتبر كردوسو من أبرز منظري مدرسة التبعية، وارتكزت دراساته على الربط بين التبعية والتنمية من خلال تحليل العلاقة بين برجوازية دول المحيط (الطبقة الكمبرادورية) والاقتصادات الناضجة التي تعمل على إحباط التنمية من خلال تيسير وصول رأس المال الأجنبي إلى الأسواق المحيطة، حيث يواجه المحيط الأسواق المغلقة في الاقتصادات الناضجة، وينقل التكنولوجيا التي تجري ضمن هذه العلاقة غير المتكافئة التي تميل إلى مصالحها الأساسية بدلًا من الأخذ في الحسبان مصالح دول المحيط، ويتم استيراد التكنولوجيا غير المناسبة، وإنتاج الأرباح لجوهر الديون في المحيط.

وهناك مجموعة عوامل تتناقض مع نظرية التبعية القائمة، سعى كردوسو في نظريته إلى تسليط الأضواء، العامل الأول: يتعلق بأهمية الطريقة المحددة التي تربط اقتصاد بلد بالاقتصاد العالمي. والثاني: يتعلق بالتشديد على أهمية السياسة الداخلية وخاصة سياسة الدولة في الاقتصاد.

وستوضح الدراسة لاحقًا تطور الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى

الاعتمادية التي ترتبت بفعل الإجراءات الإسرائيلية التدميرية، والتي أدت إلى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني وحدّت من قدرته على مواجهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدفه، ومنعته من تحقيق بناء اقتصاد وطني مستقل، وكرست تبعيته الاقتصادية لاقتصاد الاحتلال، وعززت من اعتماده على المنح والمساعدات الخارجية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الاعتماد على المساعدات الخارجية من دول المركز إلى المحيط يعمق التبعية الاقتصادية، والسياسية، وبالطبع، الثقافية، بسبب عدم وجود مساعدات من دون روابط، إذ تعتبر نظرية التبعية نظرية أيديولوجية، ويشير البعد الأيديولوجي إلى أربعة أبعاد: التبعية الاقتصادية، والتبعية الاجتماعية، والتبعية القانونية، والتبعية السياسية.

وباستقراء النهج الاقتصادي الفلسطيني المتَّبع حاليًا، نستنبط بأنه ينطلق من فكرة اقتصاد الدولة، يضاف إليه النهج الاقتصادي النيوليبرالي الذي تم اتباعه في السنوات الأخيرة منذ عام 2008، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى إحداث تأثيرات عميقة في اتجاهات المواطن الفلسطيني الاستهلاكية، التي لا تنسجم مطلقًا، مع دخله المتاح، بجانب الضغوطات والتقييدات الإسرائيلية الناجمة عن بروتوكول باريس الاقتصادي.

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت السلطة الفلسطينية ممارسة وظيفتها ضمن الإطار والضوابط الإسرائيلية -المتمثلة بسياساتها الاقتصادية والأمنية -المقيدة لسياسات السلطة الفلسطينية وبناها المؤسسية، ولكنها لم تستطع مقاومة هذه السياسات المقيدة، ما أدى إلى مزيد من التشوه في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، الذي أدى بدوره إلى تكريس التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال وعمقها، ومنعته من تحقيق بناء اقتصاد وطني مستقل، وهنا تبرز حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى تبنّي نهج الاقتصاد المقاوم.

ومن خلال مراجعة مجموعة من الأدبيات السابقة، لاحظنا عدم وجود تعريف علمي دقيق للاقتصاد المقاوم، ولكن يمكن الاستدلال على المعنى المراد منه من خلال نموذج فنزويلا بعد وصول هوجو تشافيز Hugo Chavez إلى الرئاسة عام 1998، ثم نموذج غزة بعد عام 2007، إضافة إلى النموذج الإيراني بعد العقوبات عام 2012، أما النموذج الأكثر ريادة الذي سبقهم، فقد كان في كوبا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991.

وقد عرف سعيد الآغا ومادلين الحلبي الاقتصاد المقاوم بأنه «مجموعة السياسات والإجراءات الاقتصادية، التي يتخذها بلد ما لمواجهة عقوبات تقع عليه، عبر أدوات

محلية تقلل الاعتماد على الخارج إلى أقصى درجة، والتحول نحو اقتصاد تكيفي، يسعى إلى إيجاد حلول إبداعية للأزمات المحلية والخارجية وتجاوزها».

بناءً على هذا المدخل النظري، سيعتمد منهج الدراسة على عرض معطيات الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية، تمهيدًا لرصد التطورات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني خلال سنوات الحصار والانقسام، والتي أدت، بدورها، إلى تحول الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية.

ثانيًا: الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية

بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، تسلمت السلطة زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية وبدأت في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية، إلا أن هذه المؤسسات لم يكن لديها القدرة الكاملة للتعامل مع القيود التي استمرت «إسرائيل» في فرضها خلال المرحلة الانتقالية، وكذلك لم تستطع السلطة الفلسطينية صياغة برنامج وطني وشامل للإصلاح والتنمية في هذه المرحلة، ويُعزى السبب في ذلك في جزء منه إلى السياسات الإسرائيلية التي لم توف بالتزاماتها طبقًا لاتفاقيات المرحلة الانتقالية (اتفاقية أوسلو وملحقه بروتوكول باريس الاقتصادي)، والجزء الآخر إلى الضعف الهيكلي الذي اتسمت به السلطة الفلسطينية، وعدم وجود رؤية متسقة وهو ما يعكس إلى حد بعيد أوجه القصور الذاتي الذي اتسمت به اتفاقيات المرحلة الانتقالية.

وقد اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية في بناء المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية وفي تمويل الخطط والبرامج التنموية، إلا أن رؤية وأجندة الجهات المانحة أثقلت من كاهل القدرات المؤسسية الاقتصادية الفلسطينية الضعيفة أصلًا، وقيدت نطاق إعداد استراتيجية وسياسية للتنمية الوطنية، ما أدى إلى غياب هدف واضح للتنمية في ظل اتساع نطاق طلبات وشروط الجهات المانحة، وكذلك الضغط الذي تفرضه السياسات والإجراءات الإسرائيلية القمعية التي استمرت في تلك المرحلة، والذي أدت إلى تبني السلطة الفلسطينية بدائل خاصة لسياسات تفتقد غالبًا للاستدامة.

وبالإضافة لما سبق، تأثر الاقتصاد الفلسطيني في تلك المرحلة تأثرًا شديدًا، بسبب السياسات والممارسات الاحتلالية، وخصوصًا مصادرة الأراضي، والاستيطان،

والحصار والإغلاق، وتقييد حركة الأشخاص والسلع داخل المناطق الفلسطينية ومع العالم الخارجي، التي أدت إلى تعطيل عملية الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وعرقلة النمو الاقتصادي، وكذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية.

1. نتائج اتفاقيات المرحلة الانتقالية وتبعاتها على الاقتصاد الفلسطيني

لا شك في أن الإنجازات والنتائج التي تحققت على الأرض بعد انخراط الجانب الفلسطيني في عملية التسوية لم تُفضِ إلى بناء اقتصاد وطني مستقل ذي سيادة على الأرض والموارد، وحتى السياسات الاقتصادية التي منحها بروتوكول باريس كانت منقوصة، وبناءً عليه، فإن القيود والممارسات الإسرائيلية السياسية والاقتصادية التي فرضت على السلطة الفلسطينية في تحركاتها وصلاحياتها والقضايا التي تم تأجيلها، فضلًا عن الشروط والالتزامات المطلوبة من هذه السلطة، حالت دون تسوية الصراع، وإيجاد حل عادل وشامل له، يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية أو بناء اقتصاد فلسطيني مستقل.

وفيما يلي أبرز نتائج الاتفاقيات المرحلية وتبعاتها على الاقتصاد الفلسطيني:

أ. السيطرة الإسرائيلية على الموارد الاقتصادية الفلسطينية

تعتبر سيطرة «إسرائيل» على الموارد الطبيعية الفلسطينية من أبرز أشكال الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، إذ تسيطر على الموارد الطبيعية الفلسطينية كافة من مياه وأراضٍ زراعية وثروات طبيعية في باطن الأرض، وتحرم هذه السيطرة الاقتصاد الفلسطينيِ من الانتفاع من هذه الموارد التي تعتبر من عوامل الإنتاج الرئيسة التي لها علاقة مباشرة بتطور القطاعات الاقتصادية كافة، كما أثرت هذه السيطرة على نحو بعيد في إنجاح الخطط التنموية التي وضعتها الحكومات الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات الدولية خلال العقدين الماضيين، فقد اصطدمت هذه الخطط بجملة من العراقيل والإجراءات الإسرائيلية تتمثل بـ:

» سيطرة «إسرائيل» على 85% من مصادر المياه الفلسطينية، أدت إلى تراجع إنتاجية القطاع الزراعي الفلسطيني، وخاصة في منطقة الأغوار التي مثلت على

مر العصور سلة غذاء الشعب الفلسطيني، وأدت، أيضًا، إلى عدم القدرة على التوسع أكثر في الاستثمار في هذا القطاع المهم.

» مصادرة «إسرائيل» المتواصلة الأراضي الفلسطينية من أجل التوسع الاستيطاني، وبناؤها جدار الفصل العنصري الذي صادر مئات الآلاف من الدونمات التي تصنف غالبًا على أنها أراضٍ زراعية، إضافة إلى إنشائها المنطقة العازلة في قطاع غزة، التي أثرت في حجم الرقعة المخصصة للزراعة، هذا إلى جانب السيطرة الإسرائيلية على مساحات كبيرة من الضفة الغربية والأغوار المصنفة بالمنطقة «ج» التي تبلغ مساحتها 62 في المئة من مساحة الضفة الغربية بحسب اتفاق أوسلو.

» الاستغلال غير المشروع لصناعة الحجر الفلسطيني في الضفة الغربية: "حيث تسيطر المستوطنات الإسرائيلية على نحو 85 في المئة من هذه الصناعة، من خلال 11 مصنعًا للاحتلال الإسرائيلي موجودة على أراضي الضفة الغربية، متسببة في خسارة الاقتصاد الفلسطيني ما قيمته 241 مليون دولار سنويًا، أي ما يعادل 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011، بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الصناعة المهمة».

» استنزاف الثروات المعدنية للبحر الميت، إذ لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يواصل حرمان الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من مورد استراتيجي مهم، هو البحر الميت وما يحتويه من أملاح ومعادن ذات قيمة عالية (البوتاس والبرومين)، على نحو يتسبّب في خسارة للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله هذه الموارد ما يقارب 918 مليون دولار سنويًا، أي ما يعادل 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011.

ب. محدودية الاتفاقيات وإجحافها

لا شك في أن الاتفاقيات التي وقّعها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي لم تكن منصفة للجانب الفلسطيني، فقد تم في إطارها، وتحديدًا برتوكول باريس الاقتصادي، تقييد السياستين الفلسطينيتين المالية والنقدية، إضافة إلى قضايا التجارة والعمال وغيرهما، الأمر الذي حال دون تطور الاقتصاد الفلسطيني ونموه. ويمكن حصرها فيما يلي:

ت. تقييد السياسة المالية الفلسطينية

وفقًا لاتفاقيات المرحلة الانتقالية، فإن السياسة المالية الفلسطينية محدودة في نطاق الإنفاق الحكومي ونظام ضريبة الدخل، إذ لا تستطيع السلطة الفلسطينية تحديد الضرائب غير المباشرة، التي تمثِّل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، بمعزل عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كما أن الجزء الأكبر من هذه الضرائب غير المباشرة (ضرائب المقاصة) تقوم إسرائيل بجبايته، ومن ثم إعادته إلى السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق باريس الاقتصادي، وغالبًا ما تستخدم إسرائيل هذه الإيرادات للضغط السياسي على السلطة الفلسطينية لابتزازها، الأمر الذي جعل جانب الإنفاق من السياسة المالية الفلسطينية مرتبطًا ومعتمدًا اعتمادًا كبيرًا على المنح والمساعدات الخارجية، والأهم، أنه في حالة تخلف الاحتلال الإسرائيلي عن دفع ضرائب المقاصة، تعجز السلطة الفلسطينية تمامًا عن ممارسة السياسة المالية بأوجهها المختلفة.

ث. تقييد السياسة النقدية الفلسطينية

لم يسمح اتفاق باريس الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية بممارسة السياسة النقدية بكل جوانبها، وخصوصًا، إصدار النقد والتحكم في عرض النقود وتحديد سعر الفائدة، على الرغم من أن هذه الاتفاقيات سمحت بإنشاء سلطة النقد الفلسطينية، فإنها لم تخولها أي صلاحيات لإصدار نقد خاص بالأراضي الفلسطينية. وفي الحصيلة، اعتمد الاقتصاد الفلسطيني على نظام مالي متعدد العملات (الشيكل الإسرائيلي، والدولار الأميركي، والدينار الأردني)، وبناءً عليه، أصبحت السياسة النقدية الفلسطينية مقيدة وغير مؤثرة، بل تتأثر بشدة بالسياسات النقدية التي تنفذها الدول المصدرة لهذه العملات.

تقييد السياسة التجارية الفلسطينية

على الرغم من أن ديباجة بروتوكول باريس الاقتصادي أكدت على أنها تؤسس لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وتمكين الفلسطينيين من تطبيق قراراتهم الاقتصادية بما يتماشى مع أولوياتهم وخططهم المستقبلية، إلا أن بنود هذا البروتوكول قيد السياسية التجارية الفلسطينية، وحد من قدرة السلطة الفلسطينية على رسم سياساتها التجارية بمعزل عن السياسات التجارية الإسرائيلي التي كانت سائدة في الأراضي الفلسطينية قبل

قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 ، ودون حدوث أي تغيرات في أداء التجارة الخارجية، بل زادت العلاقات التجارية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة سماح اتفاق بروتوكول باريس الاقتصادي بالاستيراد من الخارج، وتدفق الواردات إلى الأراضي الفلسطينية، ما أبقى السوق الفلسطينية سوقًا حرة مفتوحة بلا قيود أو ضوابط لصالح السوق الإسرائيلية.

يشير الشكل (1)، إلى تضخم حجم التبادل التجاري مع إسرائيل طوال الفترة (1995–2018)، ويعزى هذا التضخم في حجم التبادل التجاري إلى أن بروتوكول باريس وما أعقبه من اتفاقيات تجارية وبرتوكولات ومعاملات مع العديد من الدول، وخاصة الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية، لم تنجح في زيادة حجم الصادرات إلى السوق العالمية أو العربية، والحد من تركيزها مع شريك قسري مهيمن ومسيطر على نحو غير تنافسي بحكم الواقع الأمني والجغرافي وتحكمه في حركة دخول السلع والبضائع الفلسطينية وخروجها.

الشكل (1)

حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع إسرائيل خلال الفترة 1995 – 2019

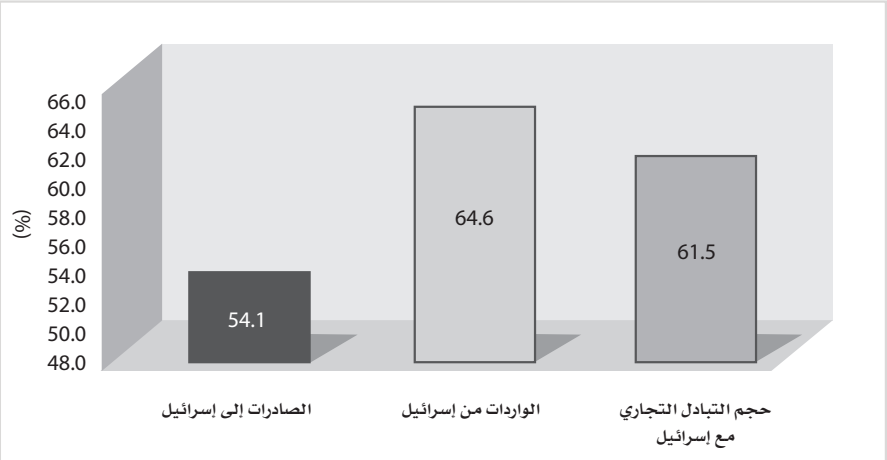

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات (1995–2019)، رام الله – فلسطين، أعداد مختلفة.

وقد أدى تقييد السياسة التجارية الفلسطينية إلى «ضعف القدرة على التعامل مع الأسـواق الخارجية بسبب التعقيدات الإدارية واللوجسـتية التي تضعها إسـرائيل أمام التجارة الخارجية الفلسطينية، مما أثر سلبًا على القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية»، و«تدهور التجارة الداخلية بين الضفة الغربية والقطاع وتعطل حركة التجارة بين مدن الضفة الغربية».

في ضوء ما سبق، يرى الباحث أنّ الاقتصاد الفلسطيني نما وتشكل بعد توقيع اتفاق أوسلو وملحقه الاقتصادي، وبعد تراكم فترات طويلة من الاحتلال والسيطرة والإخضاع الاقتصادي الذي كانت أبرز نتائجه التبعية الاقتصادية شبه الكاملة للاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وتحوله من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية على الاقتصاد الإسرائيلي وعلى المنح والمساعدات الخارجية، وبناءً عليه، لم تنجح هذه الاتفاقيات في التخلص من التبعية الاقتصادية، ولم تفض إلى بناء اقتصاد وطني مستقل وحالت دون تحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية، بسبب عدم التزام الجانب الإسرائيلي بهذه الاتفاقيات، وإمعانه في خنق الاقتصاد الفلسطيني وتدميره، فقد أدت الإجراءات والسياسة الإسرائيلية إلى تراجع الوضع الاقتصادي وعرقلة النمو الاقتصادي على نحو بعيد، وأصبح الاقتصاد الفلسطيني يعاني تفشّي ظاهرة البطالة على نحو غير مسبوق، وارتفاع شديد في معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، والارتفاع في عجز الميزان التجاري، إضافة إلى ارتفاع حجم الدين العام الخارجي والداخلي وانخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية.

ثالثًا: الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة الحصار والانقسام

شهد الاقتصاد الفلسطيني في تلك المرحلة مجموعة من التطورات التي أدت إلى تحول مسار الاقتصاد من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية، وحالت دون تطور الاقتصاد الفلسطيني ومنعته من تحقيق أهدافه في بناء اقتصاد وطني مستقل.

وتمثلت هذه التطورات بالانقسام السياسي الداخلي الذي حدث بين الفصائل الفلسطينية بعد سيطرة الحكومة التي كانت تقودها حماس في منتصف حزيران/ يونيو 2007، والحصار الشامل على قطاع غزة، إضافة إلى الحروب الإسرائيلية المتكررة على القطاع في الأعوام (2008، 2012، 2014)، وما خلفته من دمار كبير وعميق في البنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية والمرافق العامة والمساكن، وبروز الحاجة إلى إعادة الإعمار. وفيما

يلي، نورد تسلسل هذه التطورات بصورة محددة ومركزة ونوضح ما تركته من تداعيات اقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني.

1. الانقسام السياسي الداخلي وتداعياته على الاقتصاد الفلسطيني

ساهم الانقسام السياسي الداخلي الذي حدث بين الفصائل الفلسطينية، بعد سيطرة الحكومة التي كانت تقودها حماس عام 2007، في تعزيز ما تقوم به إسرائيل من تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وتفتيتها، فقد انتهى به المطاف إلى انقسام الحكومة والمؤسسات الرسمية الفلسطينية، بما تشمله من نظامٍ قانوني ووزارات وأجهزة حكومية.

لقد وفر الانقسام السياسي الداخلي بين الفصائل الفلسطينية بيئة مناسبة لـ «إسرائيل» لتفرض الحصار على قطاع غزة، وتغلق المعابر وتمنع حرية الحركة للأفراد والبضائع، وتشن الاعتداءات العسكرية المتكررة، فغداة الانقسام مباشرة، أقدمت «إسرائيل» على خمسة إجراءات رئيسة ومحورية أسست لمنظومة الحصار الشامل، وهي:

- وقف التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة ابتداء من 21 حزيران/ يونيو 2007، وهو يمثل البيان الجمركي لتخليص البضائع، ومن ثم يؤثر وقفه في حركة التجارة.
- اعتبار قطاع غزة كيانًا معاديًا، وذلك يوم 20 أيلول/ سبتمبر 2007.
- إغلاق معابر قطاع غزة مع إسرائيل كافة إغلاقًا كاملًا (فُتحت جزئيًا بعد ذلك ولأيام معدودة، ثم أُغلقت جميعها نهائيًا ما عدا معبر كرم أبو سالم). وبناءً عليه، لم يَعُدْ يدخل إلى القطاع أي مواد خام سواء للبناء أو للصناعة، كذلك منعت سلطات الاحتلال إدخال العملات المختلفة إلى القطاع وخاصةً الشيكل، وأوقفت استيراد أكثر من 4000 سلعة كانت تُستورد قبل الإغلاق الكامل، وسمحت باستيراد نحو 18 سلعة أساسية فقط، لمنع حدوث أزمة إنسانية، زادت تدريجيًا إلى 67 سلعة قبل مرحلة تخفيف الحصار عام 2010 .
- تحديد مناطق يُمنع الوصول إليها، وهي أراضٍ زراعية واقعة على جانب غزة من «الخط الأخضر» الذي تم ترسيمه عام 1949، وتُقدر مساحتها بنسبة 17 في المئة من المساحة الكلية لقطاع غزة، ويدخل في نطاقها نحو 35 في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة. وقلصت إسرائيل، أيضًا، المناطق البحرية التي يُسمح لصيادي

الأسماك الفلسطينيين بالوصول إليها إلى ثلاثة أميالٍ بحرية بعيدًا عن الشاطئ. من الجدير ذكره، أن تحديد منع الوصول إلى المناطق البرية والبحرية اكتمل خلال 2008 .

» الاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة التي أثرت في كل مرة في حياة الناس وممتلكاتهم وسبل معاشهم ومواردهم قتلًا وتدميرًا وتخريبًا. ووصل عدد الاعتداءات العسكرية الرئيسة على قطاع غزة ثلاثة اعتداءات، كان أولها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، وثانيها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، وثالثها في تموز/ يوليو 2014. وترتب على محاولة علاج ما دمرته الاعتداءات بروز حاجة جديدة في القطاع ذات أولوية ملحة، وهي إعادة إعمار قطاع غزة، ومتطلباتها من مواد البناء التي كانت ممنوعة، ونشوء آلية إسرائيلية جديدة لإدخال هذه المواد، تقوم على تحديد الكميات وتحديد الأشخاص والرقابة المستمرة.

وتكمن خطورة الانقسام السياسي الداخلي فيما ترتب عن هذا الانقسام على المستوى الاقتصادي، وهو عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية من خلال انقسام الاقتصاد الفلسطيني ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على أنه امتداد للانقسام السياسي، وقد أسهمت الإجراءات والسياسات التي اتخذها طرفا الانقسام، في تعزيز الاختلاف القانوني والاقتصادي والاجتماعي والتنموي.

أ. الاختلاف القانوني

تعمق الاختلاف القانوني في ظل الانقسام في العديد من القوانين المرتبطة بالجانب الاقتصادي، ففي مجال ضريبة الدخل، استمرت الحكومة المقالة في قطاع غزة في تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 من دون إجراء أي تعديلات. في المقابل، أصدر الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين قرارًا بقانون رقم (2) لسنة 2008 بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل، يجري تنفيذ أحكامه في الضفة الغربية. ومن جانب آخر، سنَّت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس قانونًا جديدًا للشركات، وقانون ضريبة التكافل، يتم تطبيقها في قطاع غزة فقط، ما يجعلها متباينة عن القوانين النافذة في الضفة الغربية.

ب. الاختلاف الاقتصادي

تمثل أبرز تجليات هذا الاختلاف ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بالازدواج الضريبي الذي يقصد بدفع المكلف الضريبة مرتين على السلع أو الخدمات نفسها، مثال ذلك ضريبة السيارات، إذ تحصل الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية على ضريبة بنسبة

50 في المئة من ثمن السيارة، بينما تحصل الحكومة المقالة في غزة على ضريبة بنسبة 25 في المئة من ثمن السيارة. وبناءً عليه، بات المكلف في غزة ملزمًا بدفع الضريبة نفسها مرتين، وتتكرر المطالبات ذاتها بضريبة الدخل من الحكومة الفلسطينية في رام الله والحكومة المقالة في غزة للشركات الكبرى (شركة الاتصالات، وجوال، والبنوك). وفيما يتعلق بإقرار الموازنة العامة، فهناك طريقتان مختلفتان لإقرار الموازنة العامة، إذ تقرّها في غزة كتلة التغيير والإصلاح، بينما يقرّها في الضفة الغربية الرئيس بقرار قانون.

ت. الاختلاف الاجتماعي

يبرز هذا الاختلاف في ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة على نحو أكبر من معدلات البطالة في الضفة الغربية كما هو موضح في الشكل (2)، ويعود هذا الاختلاف في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تأثر قطاع غزة تأثرًا شديدًا بالحصار والحروب المدمرة الثلاث التي شنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، والتي من خلالها يعيش المواطنون في قطاع غزة أوضاعًا اقتصادية صعبة ومأساوية، إضافة إلى استمرار حالة الانقسام الفلسطيني التي حالت دون تنفيذ الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة للتخفيف من الفقر والبطالة.

الشكل (2)

معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة 2007–2019

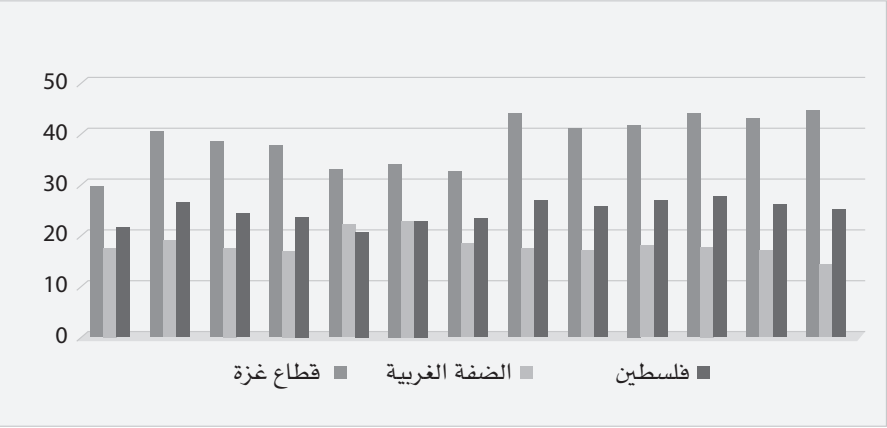

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح القوى العاملة الفلسطينية»، التقرير السنوي، (رام الله، أعداد مختلفة).

د. اختلاف التخطيط التنموي

ظهر ذلك الاختلاف جليًا في الخطط التنموية التي وضعتها الحكومة الفلسطينية خلال فترة الانقسام (خطة الإصلاح والتنمية 2008–2010، وخطة إقامة الدولة وبناء المستقبل 2011–2013، وخطة التنمية الوطنية 2014–2016، وخطة أجندة السياسات الوطنية 2017–2022 وهذه الخطط جميعًا تشمل قطاع غزة ضمن التخطيط من الناحية النظرية، من دون التمكن من تنفيذها فعلًا على أرض الواقع بسبب الاحتلال والانقسام. في المقابل، وضعت الحكومة المقالة في غزة خططًا واستراتيجيات للتنمية خاصة بقطاع غزة، وركزت على نحوٍ أساسي على القطاع الزراعي، وفي الحصيلة، فإن ازدواجية الخطاب والتخطيط التنموي التي ظهرت تحتاج إلى إعادة توحيد ودمج في المرحلة القادمة.

وما يزيد من تكلفة الانقسام الفلسطيني، أن الرابح الأكبر هو الاحتلال الإسرائيلي، فقد استغلت إسرائيل ظروف الانقسام الفلسطيني لتتحكم في الاقتصاد في قطاع غزة بأسلوب ممنهج ومدروس، يعمق مشكلاته التي هي في الأساس مشكلات جوهرية يصعب إيجاد حل لها في الأجل القصير، ولا سيما أنها تحكمت في كمية السلع التي تدخِلها إلى القطاع ونوعيتها، واقتصرت على إدخال سلع الحياة الأساسية، نحو الأغذية والأدوية، وحظرت دخول بعض السلع الأساسية والحيوية لتنشيط حركة الاقتصاد، منها على سبيل المثال؛ مواد البناء والعديد من المواد الخام اللازمة للصناعة، الأمر الذي أدى إلى تحولات هيكلية في اقتصاد قطاع غزة.

وعلى الجانب الآخر، تحكمت في وتيرة النمو والنشاط في الضفة الغربية من خلال تحكمها في عدد من الحواجز التي تقطع أوصال المدن والقرى في الضفة الغربية، وفي معدل تشغيل العمالة في سوق العمالة الفلسطينية في سوق العمل، وفي إيرادات المقاصة.

وهنا يمكن القول، إن إسرائيل نجحت في استغلال ظروف الانقسام الفلسطيني، واستطاعت من خلال هذا الاستغلال التحكم في معدل تشغيل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية، والتحكم في إيرادات المقاصة والتأثير في الاقتصاد الفلسطيني وجعله عرضة للعديد من الأزمات والصدمات التي أدت إلى تدهور اقتصادي أثّر في مجمل حياة المواطنين.

من أجل ذلك، لا بد من أخذ العبر والدروس من مرحلة الانقسام وعدم تكرارها في

المستقبل والمضي قدمًا في ملف المصالحة، وعدم الرجوع إلى الوراء، والعمل معًا من أجل بناء اقتصاد فلسطيني، يؤسس لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

2. الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته على الاقتصاد الفلسطيني

في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007، فرضت «إسرائيل» حصار بري وبحري وجوي على قطاع غزة، ويعتبر الحصار أداة ووسيلة «إسرائيل» الرئيسية والاستراتيجية للتعامل مع الأراضي الفلسطينية، ضمن منهجية أساسية قوامها ثلاثة محاور رئيسة، الأول: السيطرة الإسرائيلية على الموارد، والثاني: السيطرة على الحدود والمعابر، والثالث: شلّ قدرة الجانب الفلسطيني على اتخاذ القرار، وبذلك، تضمن سلطات الاحتلال من خلال الحصار استمرار حالة التبعية الاقتصادية لـ «إسرائيل»، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو والتطور ويقوض المساعي الفلسطينية لبناء اقتصاد وطني مستقل وسيادي على الأرض والموارد.

حيث أنّ الحصار لعب دورًا سلبيًا بتأثيره في العمليات التنموية والإنتاجية في الأراضي الفلسطينية وبصورة أحدّ في قطاع غزة، ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن الحصار الاقتصادي أدى بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل، وألحق دمارًا هائلًا بالاقتصاد المحلي لغزة، وبموارده الإنتاجية، وبنيته التحتية، وأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود.

كما أدى الحصار إلى صعوبة إدخال مستلزمات الإنتاج، على نحوٍ ساهم في ارتفاع أسعارها (خراطيم المياه «البرابيش»، وحديد الحمامات، والنايلون، وشبكات الري، والأشتال، والأعلاف)، وعمل أيضًا على تقليص عمليات التصدير إلى أدنى درجة ممكنة، إذ لم يتم تصدير سوى كميات محدودة من التوت الأرضي والزهور عبر شركة جريسكو الإسرائيلية، إلى جانب تصدير بعض المحاصيل الزراعية بصورة موسمية ومحدودة إلى المملكة العربية السعودية وبعض بلدان الخليج.

وتم من خلال الحصار إغلاق كافة المعابر والمنافذ الحدودية بين قطاع غزة ودولة الاحتلال، والسماح بإدخال 30 سلعة فحسب من أصل 3000 سلعة كانت تدخل قطاع

غزة عبر معبر كرم أبو سالم الذي يتميز بمحدودية السعة، فقد كان يدخل القطاع يوميًا نحو 1000 شاحنة من مواد مختلفة قبل الحصار، أما بعد الحصار، فقد أصبح عدد الشاحنات التي تدخله لا يتجاوز الـ 150250 شاحنة وفق أحسن تقدير.

وتأثر القطاع الصناعي بشدة بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، نتيجة الاستهداف المباشر للبنية التحتية الفلسطينية والممارسات التي أعاقت عملية الإنتاج ورفعت تكلفة المنتجات الفلسطينية، وحالت دون تطور الصناعات الفلسطينية التي يمكن لها أن تنافس الصناعات الإسرائيلية، وأجبرتها على استخدام المواد الخام الإسرائيلية والأجنبية وبنسبة تفوق 85 في المئة، ما أدى إلى جعلها عرضة لتقلبات الأسعار الإسرائيلية والأجنبية.

ويضاف إلى ذلك التأثير المباشر الذي شمل القطاع الصناعي بسبب انقطاع التيار الكهربائي المستمر في قطاع غزة فترات طويلة، على نحو أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج، وانخفاض الطاقة الإنتاجية للمصانع، بسبب اتجاه العديد من أصحاب المصانع إلى تشغيل العملية الإنتاجية في مصانعهم، بحسب جدول الكهرباء، ولا سيما أنهم لا يستطيعون استخدام السولار الإسرائيلي لارتفاع تكاليفه، ما يساهم في ارتفاع تكلفة المنتج، وتكبدهم خسائر فادحة نتيجة تلف العديد من المنتجات، وخاصة في الصناعات الغذائية، إضافة إلى تكاليف صيانة الماكينات والآلات والأجهزة الإلكترونية بسبب تكرار الأعطال، وعدم انتظام التيار الكهربائي.

وشملت تأثيرات الحصار القطاع التجاري؛ فقد تراجع حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة من 250 مليون دولار إلى أقل من 10 ملايين دولار. وتأثرت صادرات قطاع غزة للعالم الخارجي؛ فقد انخفضت إلى أدنى نقطة لها خلال عام 2017، وقد قدرت قيمة الخسائر من جراء استمرار الحصار بنحو 10 ملايين دولار شهريًا، ومن جراء استمرار القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الاستيراد والتصدير.

كما أدى الحصار الإسرائيلي إلى بروز ظاهرة تجارة الأنفاق، الأمر الذي أصاب الاقتصاد الفلسطيني بالضرر نتيجة المخاطر والسلبيات التي ترتبت على تنامي هذه الظاهرة خلال الحصار، خاصة أن السلبيات كانت كبيرة وعميقة، فهي حولت قطاع غزة إلى سوق استهلاكية فقط، إذ لم يتم تصدير أي مادة أو سلعة عبر الأنفاق، كما

أدخلت قطاع غزة في أزمة نقدية نتيجة تصدير الأموال واستيراد السلع، وتعميق الانقسام والانفصال السياسي عن الضفة الغربية، ما ساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي، إضافة إلى تزايد مظاهر الانحراف الاجتماعي بكل أنواعه (المخدرات والحبوب المخدرة والسرقة والقتل والتفكك الأسري)، وظهور طبقة جديدة من الأثرياء يزيد عددهم على 200 شخص، قدّرت ثرواتهم بالملايين. كما ركز أصحاب الأنفاق على عمليات توظيف الأموال بدلًا من استثمارها؛ من خلال توظيفها في قنوات غير منتجة تتمثل بعمليات شراء، وبيع الأراضي والعقارات ومعارض السيارات والمجمّعات الاستهلاكية الكبيرة والفنادق وبعض مؤسسات التمويل والصرافة، وغيرها.

في ضوء ما سبق، يرى الباحث أن حصار قطاع غزة، وإغلاق المعابر التجارية كافة، وحظر إدخال المواد الخام مدة تزيد على 13 عامًا، أدى إلى انهيار القطاعات الاقتصادية الحيوية (الزراعية والصناعية والتجارية) المكونة لاقتصاد القطاع، وتسبب ذلك في توقف معظمها عن العمل، وتقليص الطاقة الإنتاجية للبعض الآخر. وقد خلّف ذلك ضررًا بالغًا أصاب العاملين فيها، إذ فقد الآلاف فرص عملهم وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الضرورية والأساسية، وتفشت البطالة، ووصلت إلى معدلات غير مسبوقة عالميًا، واتسعت دائرة الفقر بعد أن وصلت إلى معدلات كارثية.

3. الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة وآليات الإعمار وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني

مثّلت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة أداة أساسية في منهج الحصار والتدمير الذي تستخدمه إسرائيل للإجهاز على ما أنجزه الفلسطينيون اقتصاديًا واجتماعيًا، ومن ثم تقويض قدرة الاقتصاد على النمو، الأمر الذي يُضعِف المشروع الوطني برمّته، ويدمر إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية، بما يشمل أيضًا، بناء اقتصاد وطني مستقل يعتمد على قدراته الذاتية وموارده.

وفي إطار منهج الحصار والتدمير، قامت «إسرائيل» بعملية دمار شاملة عبر شنّها ثلاثة اعتداءات عسكرية متتالية على قطاع غزة خلال الأعوام (2008–2009، 2012، و2014)، أدت إلى دمار واسع أصاب البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة، ما أدى إلى بروز ملف إعادة الإعمار لإصلاح الأضرار والخسائر الناجمة عن هذه الاعتداءات التي بلغت نحو 7157 مليون دولار. (ينظر الجدول).

الجدول

قيمة الخسائر الإجمالية الناجمة عن الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة

القيمة بالمليون دولار

البند	2009 - 2008	2012	2014	الإجمالي
الخسائر المباشرة				
- المنازل	562	57	1383	2002
- مؤسسات حكومية وعامة	157	158	165	480
- البنية التحتية	209	91	274	574
- القطاعات الاقتصادية	418	333	500	1251
مجموع الخسائر المباشرة	1341	639	2322	4307
الخسائر غير المباشرة	750	100	2000	2850
إجمالي الخسائر	2096	739	4322	7157

المصدر: تجميع الباحث استنادًا إلى المصادر التالية:

مركز الميزان لحقوق الإنسان، **تقرير إحصائي شامل يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي** (غزة: 2014)؛ الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، **المسح الميداني للمنشآت الصناعية التي تضررت في الحرب الأخيرة على غزة** (غزة: 2015)؛ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار/ بكدار، **خطة تنمية وإعادة إعمار قطاع غزة** (القدس: 2014).

يوضح الجدول أن الخسائر والأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة في عامي 2008 و2012، كانت واسعة المدى، إلا أن العدوان العسكري الأخير الذي شنته إسرائيل على القطاع في صيف 2014 والذي استمر 51 يومًا، كان الأشدّ تأثيرًا وضررًا، سواء على صعيد الخسائر المباشرة أو غير المباشرة أو تأثيراته المستقبلية في حياة الناس والمتغيرات الاقتصادية.

لقد أدت الاعتداءات الإسرائيلية، إلى إلحاق دمار هائل بالبنية التحتية لقطاع غزة المنهكة أصلًا، والفتك بقاعدته الإنتاجية، ولم يترك مجالًا لإعادة إعمار وإنعاش اقتصادي معقول، كما أدى إلى إفقار السكان الفلسطينيين في غزة، وجعل رفاههم الاقتصادي أشدّ سوءًا من المستوى الذي كان عليه خلال عقدين سابقين.

وفي أعقاب الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة، تُدمر الماكنة الإسرائيلية ما تريد،

ثم يبرز الحديث عن مؤتمرات لإصلاح الأضرار وإعادة إعمار ما دمرته، وبعد انتهاء العدوان الأخير على قطاع غزة 2014، عُقد مؤتمر الإعمار في القاهرة في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، الذي تمخض عنه تعهد 51 دولة برصد مبلغ 5082 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة، خُصص منها 3507 ملايين دولار لدعم إعادة الإعمار، وبنسبة 69 في المئة فقط، والباقي لدعم الحكومة وفقًا للبيان الختامي للمؤتمر.

وقد تمت عملية إعادة إعمار غزة وفق آلية نشأت أصلًا لتقنين دخول مواد البناء المصنفة إسرائيليًا على أنها سلع ذات استخدام مزدوج تمنعها إسرائيل من الدخول إلى قطاع غزة منذ فرض الحصار عام 2007، ولمنع حدوث كوارث إنسانية بسبب شدة الدمار الذي حل بالقطاع نتيجة عدوان تموز/ يوليو 2014، وبتدخل من روبرت سيري Robert Serry منسق الأمم المتحدة، قدمت إسرائيل آلية للإعمار، بصفتها حلًا مؤقتًا (هكذا تم ترويجها)، وهدفها الرئيس فرض رقابة شديدة على توزيع مواد البناء وشرائها والتأكد من مقدم الطلب والكميات التي يطلبها وطريقة الاستلام بعد الموافقة، والتأكد من أنه اشترى هذه الكميات واستلمها فعلًا، وقد قام بهذا الدور الرقابي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS .

بناءً على هذه الآلية، دخلت كل الكميات من مواد البناء إلى قطاع غزة، ولكن في زمن مضاعف، تجاوز المدة الزمنية التي خصصت لإعادة الإعمار، وليغطي نصف الاحتياجات تقريبًا فقط، ورغم أن الآلية كان سببًا في تسهيل إعادة بناء آلاف الوحدات السكنية ومثلها من المشاريع والبنى التحتية، فإنها أيضًا، كانت سببًا في تأخير بناء آلاف الوحدات السكنية ومثلها من المشاريع، نتيجة هذه المنظومة المعقدة من الإجراءات التي خلقتها الآلية امتثالًا للرغبة الإسرائيلية المدعومة بمزاعم أمنية واهية.

وإلى جانب آلية الإعمار وتسببها في بطء عملية الإعمار، لم تلتزم الدول بكامل تعهداتها المالية التي تم تخصيصها في مؤتمر القاهرة، فقد أكد البنك الدولي الذي يعتبر سكرتاريا الدول المانحة لتخصيص أموال إعادة الإعمار، أن إجمالي ما صُرف من هذه الأموال التي تعهد بها المانحون بلغ 1796 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني/ ديسمبر 2016، أو ما يزيد على 200 مليون دولار عن الإجمالي المذكور في تقرير البنك الدولي المقدم إلى لجنة الارتباط في نهاية تموز/ يوليو 2016.

وهذا يعني أن المبالغ المدفوعة كانت تقل بمقدار 1.4 مليار دولار عن المبالغ الواجب صرفها

بحلول ذلك التاريخ. بلغت الأموال المدفوعة التي تم صرفها لمساندة تقدير الاحتياجات التفصيلي الذي أجراه البنك 37 في المئة فحسب من مجموع المبالغ المصروفة.

في ضوء ما تم استعراضه من تطورات خلال مرحلة الحصار والانقسام والاعتداءات العسكرية، وما تركته خلفها من تداعيات اقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني، أهمها تحول الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية التي تعززت في المرحلة الانتقالية بموجب الاتفاقيات المرحلية والهوامش المتاحة في برتوكول باريس الاقتصادي، إلى الاعتمادية من خلال التبعية القسرية مع اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي التي تكرست وتعمقت بسبب التطورات التي حدثت في تلك الفترة وهي (الحصار، والانقسام، والاعتداءات العسكرية المتكررة)، تطلّب الأمر تبني استراتيجية جديدة للتعايش مع حالة الحصار والانقسام، وعليه تقدم الدراسة رؤية وتصورًا جديدين لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني لمعالجة التداعيات الاقتصادية التي خلفتها التطورات التي حدثت في مرحلة الحصار والانقسام، والتأسيس لبناء اقتصاد وطني مستقل.

رابعًا: رؤية وتصور لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني

إن تجربة التعايش مع حالة الحصار والانقسام خلال أكثر من عقد من الزمن كانت صعبة، شملت تأثيراتها مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية المكونة للاقتصاد في قطاع غزة، وبناءً عليه، تقترح الدراسة رؤية وتصورًا لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني، وقد يكون من الصعب تنفيذها في الوقت الراهن ولكن لن يكون مستحيلًا.

وتعتبر هذه الرؤية استراتيجية واضحة، وبمكونات سياسية محددة يمكن تنفيذها على نحو كامل أو جزئي، بغية تحقيق نتائج إيجابية لدفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني عمومًا، والاقتصاد في قطاع غزة خصوصًا نحو النمو والتطور، إضافة إلى أنها تعالج المشاكل والأزمات التي ظهرت بفعل الحصار والانقسام.

وتعتمد الرؤية على وجود سيناريوهين أساسيين، السيناريو الأول: السيناريو المتشائم الذي يفترض فشل المصالحة الفلسطينية، وبقاء استمرار الانقسام الفلسطيني، واستمرار الحصار الإسرائيلي على القطاع، والانفصال بين شطري الوطن الواحد (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وبقاء الأزمات الاقتصادية والمالية وتبعاتها كما هي، وربما زيادتها سوءًا.

والسيناريو الثاني: السيناريو المتفائل الذي يفترض نجاح المصالحة الفلسطينية وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة، تمارس مهماتها وتبسط صلاحياتها بالكامل على القطاع من دون وجود عراقيل، وتمارس عملها في إدارة الاقتصاد في قطاع غزة كما تمارسه في الضفة الغربية، أي توحيد الاقتصاد الفلسطيني (اقتصاد واحد لوطن واحد).

تتعامل الرؤية والتصور لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني مع السيناريو الثاني، وهو نجاح المصالحة الفلسطينية وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة تباشر عملها في قطاع غزة كما تباشره في الضفة الغربية، والعمل تحت مظلة الوطن الواحد، وإدارة الاقتصاد الواحد، لمعالجة آثار الانقسام والحصار من خلال الإجراءات والخطط والبرامج التي سوف تنفذها الحكومة الفلسطينية في إطار اقتصاد الوطن الواحد (اقتصاد المصالحة).

وقد تم تقسيم الرؤية المقترحة لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني، وفقًا لما يلي:

1. المرحلة الأولى: تحديد اتجاه السياسات

وتتمثل بضرورة الوضوح التام في تحديد اتجاه السياسات الاقتصادية لحكومة المصالحة، والحكومة التي ستليها، وفقًا لأي نتائج انتخابات مستقبلية، فهل هي في اتجاه سياسات اقتصاد الدولة؟ أم في اتجاه سياسات اقتصاد الصمود؟ أم في الاتجاهين معًا؟

تشير كل المؤشرات إلى أن الاستراتيجية الاقتصادية المناسبة للمرحلة المقبلة تتمثل باتجاه سياسات اقتصاد الصمود؛ نتيجة العلاقة الاقتصادية المتوقعة بإسرائيل، وبناءً عليه، سيكون المطلوب في اتباع سياسات الصمود تبني سياسات تدعم صمود الشعب الفلسطيني، وضبط الإنفاق العام، وإعطاء الأولوية لدعم القطاع الخاص، والتوجه نحو دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل، ودعم القطاعات الإنتاجية (الزراعة، والصناعة، والسياحة).

2. المرحلة الثانية: معالجة آثار الانقسام

وتتمثل بالإجراءات التي ينبغي للحكومة الفلسطينية اتخاذها لمعالجة آثار الانقسام، وهي على النحو الآتي:

أ. تشكيل لجان مهنية متخصصة ومستقلة تدرس كل القوانين والتشريعات والأنظمة التي صدرت، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، بمنظور مهني، يلائم حاجة الاقتصاد الفلسطيني وظروفه في المرحلة القادمة، وأن تكون هذه القوانين متكاملة وداعمة لتحقيق استراتيجية تنموية واضحة ومحددة على أساس الرؤية السياسية للمرحلة القادمة.

ب. تبني سياسة مالية تقشفية تكون قادرة على تحمل الضغوط المالية تحقيقًا لسياسات «اقتصاد الصمود».

ت. إصدار قرارات جريئة بإعادة النظر بشمولية كاملة في كافة جوانب الإنفاق الحكومي، بدءًا من مستويات الأجور والرواتب والحوافز المادية، وإعادة هيكلتها بما يتلاءم مع الواقع الفلسطيني، وعلى أساس الرؤية السياسية والبرنامج الوطني الذي سيتم تبنيه لمرحلة ما بعد المصالحة.

ث. إعادة تخطيط المؤسسات النقابية والمهنية المجسدة للقطاع الخاص الفلسطيني وهيكلتها، بحيث تبنى على أسس مهنية واقتصادية بحتة، بعيدًا عن أي خلاف سياسي، وضمانًا وطنيًا بألّا تستخدم مستقبلًا من أي طرف سياسي لتحقيق مكاسب حزبية فئوية يكون لها انعكاس سلبي على مجمل السكان والاقتصاد.

3. المرحلة الثالثة: التنمية الوطنية الشاملة

بعد تحديد اتجاه السياسة الاقتصادية الملائمة، ومعالجة الآثار المترتبة على الانقسام، ووضوح الرؤية السياسية في ضوء الانتخابات المقبلة، واستقرار شكل النظام السياسي الفلسطيني، يجب تبني خطة تنموية وطنية شاملة يتم التركيز فيها على الجوانب التالية:

» **إعادة النظر في فلسفة التخطيط التنموي الفلسطيني**

لتحقيق هذا الجانب، يجب مراعاة قدرات الاقتصاد الفلسطيني الحقيقية، وعدم تحميل القطاع الخاص أكثر مما يحتمل، وعدم المبالغة في إمكانيات الازدهار الاقتصادي مستقبلًا، كي لا نكون أمام خطط تنموية وهمية وردية بينما الواقع الاقتصادي مأساوي. كما ينبغي البدء بوضع استراتيجية تنموية جديدة، تأخذ

في الحسبان الآثار الاقتصادية كافة التي حدثت في مرحلة الانقسام، والعمل على التخلص منها في أقرب فرصة، وتحقيق الاندماج والتكامل الاقتصاديين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفض أي محاولات لتعزيز الفصل الاقتصادي بينهما مهما كانت التكلفة أو التضحية.

» **إعادة هيكلة الإجراءات الحكومية كافة في مجال إدارة الشؤون الاقتصادية والمؤسسات** لتحقيق هذا الجانب، لا بد من التخلص من البيروقراطية والإجراءات المعقدة والمثبطة لنشاطات القطاع الخاص، والمتسببة على نحو رئيس في توسع الاقتصاد غير الرسمي (غير المنظم)، بحيث يتم العمل على وضع منظومة محددة ومهنية وشفافة لاتخاذ أي قرار اقتصادي من جانب. ومنظومة إجراءات محددة تخفف من تعقيدات ومتطلبات الترخيص والتنظيم والرقابة على مؤسسات القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والنشاطات الفردية والعائلية.

» **معالجة التشوهات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية**

خضع التحول الهيكلي الاقتصادي الفلسطيني، كما في دول نامية وعربية أخرى، إلى مؤثرات خارجية تتمثل في (العولمة والتحرير التجاري) التي غيرت من شروط التجارة بينها وبين الأسواق المنافسة، مما أدى إلى انحسار طبيعي في الزراعة وضعف التصنيع وبروز اقتصاد الخدمات نتيجة هيمنة قطاع الخدمات غير المتصلة بالإنتاج، وأصبحت مفاتيح وقنوات السياحة والتجارة الخارجية الفلسطينية رهينة التحكم الإسرائيلي بسبب تأثيرات الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر والأقوى وعمليتي العولمة والتحرير التجاري، حيث لم يستطع الاقتصاد الفلسطيني حماية قاعدته الإنتاجية من هذه التأثيرات العاصفة بجانب النهب الإسرائيلي المنظم للموارد الطبيعية، فكانت النتيجة التشوه الهيكلي في القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب معالجته من خلال زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة والسياحة) في الناتج المحلي، بما في ذلك أيضا تشجيع الاستثمار، وبناء البنية التحتية الممكنة لعمل هذه القطاعات، خاصة في مجال الطاقة الذي يعتبر العنصر الأهم في تشغيل هذه القطاعات والتي من شأنها تحقيق التوازن بين الاقطاعات الإنتاجية.

إن ما يدعم هذا الخيار دراسة للبنك الدولي والتي أكدت على أنّ بإمكان الفلسطينيين زيادة ناتجهم المحلي الإجمالي سنويًا بنحو 704 ملايين دولار (7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) في حال سمح لهم باستغلال أراضيهم الواقعة في المنطقة ج، وأن

في إمكانهم مضاعفة قيمة القطاع الصناعي في حال حصلوا على حقهم في استغلال أملاح البحر الميت بنحو 918 مليون دولار 9) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي(، وزيادة ناتجهم المحلي الإجمالي بواقع 241 مليون دولار 2) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، و126 مليون دولار من استغلال الموارد السياحية في المنطقة ج 1) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي).

» **زيادة حصة المنتجات الوطنية في السوق المحلي**

وذلك من خلال دعم المنتج الوطني وتمييزه في العطاءات كافة، الحكومية منها على وجه الخصوص، ومقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية والشركات التي تستثمر فيها أو تدعمها، بالإضافة إلى إحلال الواردات حيثما كان ذلك ممكنًا، من حيث استدامته ومن حيث توفر الجدوى الفنية والمالية.

» **تنمية التبادل التجاري بين فلسطين والدول العربيّة**

إنّ تنمية التبادل التجاري مع الدول العربية في المرحلة المقبلة يعدّ خيارًا استراتيجيًّا لتخفيف التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال من جهة، وحمل آفاقٍ واعدةٍ وحقيقيةٍ لتنمية الاقتصاد الفلسطيني من جهة أخرى، وهذا الخيار يتطلب المزيد من التركيز على التصدير للدول العربية وتسهيل استيراد المواد الخام والوسيطة على حساب السلع النهائية، بالإضافة إلى معالجة لغز التصدير والاستثمار في الدول العربية بحيث لا يكون على حساب السوق المحلي.

وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات إلى أن حجم الصادرات الفلسطينية لدول الخليج سيصل إلى 650 مليون دولار في ظل ظروف طبيعية لإقامة العلاقات وتفعيلها معها. كما تشير دراسة أخرى إلى أن آفاق حجم التبادل التجاري مع مصر وحدها ستصل إلى مليار دولار.

» **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة**

وذلك من خلال تبني إستراتيجية تنموية قائمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرًا أساسيًّا لفرص العمل والتشغيل، على أن تكون إجراءات الحكومة وسياساتها داعمة ومساندة بقوة لهذه المشاريع بدلًا من إرهاقها بكثرة الإجراءات الحكومية الروتينية وتعقيداتها، وإرهاقها بالرسوم والضرائب المرتفعة.

» **التوجه نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**

يأتي هذا التوجه في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، وتحريره من الاقتصاد الإسرائيلي، ومن منطلق التفاؤل تجاه الفوائد الموعودة والمحتملة من الاندماج في العولمة بواسطة التحرير التجاري العالمي وآلياته المتخصصة. وبناءً عليه، فإن خيار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خيار استراتيجي للانفكاك من التبعية، ويحمل العديد من الآثار الإيجابية، أهمها، أن حصول دولة فلسطين على صفة العضوية في منظمة التجارة العالمية يساعدها على الاستفادة من المساعدات الفنية التي من شأنها إيجاد نظام تجاري يتماشى مع قواعد المنظمة، فضلًا عن أن العضوية تساعد فلسطين على بناء القدرات اللازمة والحصول على المعرفة في مجال التجارة الدولية، وستجلب المنافسة إلى السوق المحلية من خلال رفع القدرة التنافسية للمنتجات، وتحسين جودتها وتخفيض أسعارها، وتؤدي أيضًا إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي داخل فلسطين، وفي الحصيلة، زيادة الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية.

ويحتاج انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية إلى إجماع الدول الأعضاء، بما فيها إسرائيل، وقد سبق أن أعاقت الولايات المتحدة، لأسباب سياسية وأيديولوجية، عضوية الصين وروسيا طويلًا، قبل التوصل لتسوية تسمح بعضويتهما، ولذلك، يجب على الفلسطينيين وضع خطة عمل لتجاوز هذه العقبة.

» **إعادة هيكلة نمط الاستهلاك للمواطن الفلسطيني**

وذلك من خلال إعادة هيكلة نمط الاستهلاك للمواطن، بحيث تكون في نطاق إنتاجيته، لا في نطاق مستوى نصيبه من الدخل القومي المتاح الذي يتأثر، بقوة، بحجم المساعدات والمنح الدولية، إذ إن نسبة الإنفاق الاستهلاكي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغت 116.6 في المئة في قطاع غزة و112 في المئة في الضفة الغربية، و113.2 في المئة على المستوى الفلسطيني، وذلك وفقًا لبيانات عام 2017 ، وينبغي أن يتم ذلك في سياق البعد الوطني لتعزيز قدرة المواطن الفلسطيني على تحمل أي ضغوطات اقتصادية أو مالية تمس رفاهيته، بدافع ابتزازه سياسيًا ومساومته على حقوقه الوطنية الثابتة.

» **إعادة هيكلة شاملة لقطاع التعليم**

وذلك من خلال العمل الجاد على الارتقاء الحقيقي بكفاءة مخرجات المؤسسات التعليمية بمستوياتها جميعًا، بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل المحلية والدولية،

والعمل الجاد على الارتقاء بالتعليم المهني بوصفه جوهر نجاح القطاعات الإنتاجية وتطورها في الاقتصاد بصفتها توجهًا أساسيًا لعلاج مشكلة البطالة، وتحديات سوق العمل.

خاتمة

تعتمد الرؤية والتصور الجديدين لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني، على مدى قدرة الجهات المعنية (القطاع العام مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) على تطبيقهما ضمن مسار سياسي وطني يتم تنفيذه تدريجيًا، في ظل العديد من القيود والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي فرضتها على الاقتصاد الفلسطيني (الحصار والانقسام والاعتداءات العسكرية المتكررة والمتواصلة).

ولمواجهة القيود والسياسات الإسرائيلية قدمت الدراسة عددًا وفيرًا من السياسات والتدخلات الاقتصادية الممكن تطبيقها فلسطينيًا، للإسهام في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الاقتصادية من اقتصاد الاحتلال، تنسجم مع توجهات الحكومة الفلسطينية بالانفكاك الاقتصادي وتؤسس لبناء اقتصاد وطني مستقل وسيادي يعتمد على قدراته الذاتية وعلى أرضه وموارده وسياساته الاقتصادية المستقلة بعيدا عن تدخلات الاحتلال وقيود برتوكول باريس الاقتصادي.

مراجع (عربية)

- أبو مدللة، سمير. "اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة: ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية؟!!". **مجلة سياسات**. العدد 12 (2010).
- الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. المسح الميداني للمنشآت الصناعية التي تضررت في الحرب الأخيرة على غزة. غزة: 2015.
- اشتية، محمد. **الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج**. القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار/ بكدار، 2017.
- الخالدي، رجا. «أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده والرؤى القائمة لمواجهتها». مؤتمر ماس الاقتصادي 2016. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس. رام الله، 2016.
- الآغا، سعيد ومادلين الحلبي. "ورقة تحليل سياسات: سياسات معالجة تشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم". المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية–مسارات/ رام الله، 2019. في: https://bit.ly/2XQiE2f.
- بَشي، ساري وإيتان دياموند. "فصل الأرض، وفصل الشعب: تحليل قانوني للقيود المفروضة على التنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية". جمعية «جيشاه–مسلك». تل أبيب يافا. 2016.
- جندلي، عبد الناصر. «النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة». **مجلة المفكر**. العدد الخامس. جامعة الحاج لخضر – باتنة. الجزائر، 2010.
- الجعفري، محمود. «آفاق بيئة الأعمال والتجارة الفلسطينية في ظل الإمكانيات المتوفرة». مؤتمر ماس الاقتصادي 2016. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس. رام الله، 2016
- الجعفري، محمود وآخرون. **السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني–ماس، 2002.
- حلس، رائد. "أثر انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري". المؤتمر العلمي الدولي: الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية "تحديات وفرص". مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية. (2018).
- _____. "أثر الانقسام الفلسطيني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية". ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصالحة المجتمعية الفلسطينية .. ضرورة وطنية. المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية. رام الله، 2016.
- _____. "ورقة تحليل سياسات: تأثير الحصار الإسرائيلي على القطاع الزراعي". الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني/ حشد. غزة، 2017.
- _____. "ورقة تحليل سياسات: واقع التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية وسبل تطويرها". الأكاديمية الأميركية للأعمال. واشنطن، 2018.
- _____. " السلام الاقتصادي وصفقة القرن وفق نظرية الأمن الإسرائيلي». **مجلة شؤون فلسطينية**. العدد 270. رام الله. مركز الأبحاث الفلسطيني. شتاء 2017.
- _____. " سياسات لانفكاك الاقتصاد الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي». **مجلة شؤون فلسطينية**، العددان 274–273 . رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني. خريف 2018 – شتاء 2019.
- زيادة، إيمان". أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية أوسلو وبعدها نموذجًا". رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت. رام الله، فلسطين، 2014.
- مسيف، جميل مسيف. «كيفية الحد من الارتهان الاقتصادي في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي: الانفكاك

الاقتصادي عن إسرائيل». **مجلة سياسات**. العدد 47. معهد السياسات العامة. رام الله، فلسطين، 2019.
- ملحم، غادة. «التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها في انتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية». رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين، 2016.
- سعد الدين، إبراهيم. "حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية". **مجلة المستقبل العربي**. العدد 17، 1980.
- سلطة النقد الفلسطينية. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية. **التقرير السنوي** 2016. رام الله، 2017.
- _____. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية. **التقرير السنوي** 2017. رام الله، 2018.
- الشعيبي، هالة. «ورقة عمل بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي». معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس/ رام الله، فلسطين، 2013.
- صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني. أبو ظبي: 2013.
- الصوراني، غازي. اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام. غزة: إصدارات جامعة الأقصى، 2019.
- الطباع، ماهر. تكلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية/ مسارات، 2017.
- عبد الله، سمير. «أجندة تطوير القدرات الإنتاجية». مؤتمر ماس الاقتصادي 2016. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس. رام الله، 2016.
- العجلة، مازن. سنوات التنمية الضائعة في قطاع غزة (2007–2018). رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، 2019.
- عودة، سيف الدين. "الآثار والدروس المستفادة من مرحلة الانقسام ومتطلبات نجاح الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة". ورقة عمل مقدمة لورشة عمل بعنوان: مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة. مركز التخطيط الفلسطيني. غزة، 2014.
- قرش، محمد. "أثر اتفاقية باريس الاقتصادية على التجارة الخارجية الفلسطينية". **مجلة شؤون فلسطينية**. العدد 257. رام الله، صيف 2014.
- كنفاني، نعمان وصلاح، سلام. «تجميد أموال المقاصة: أزمة متكررة وآثار طويلة الأمد». المراقب الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي2014. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس وآخرون. رام الله، 2014.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد. تقرير عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. جنيف، 2010.
- _____. تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. جنيف/ نيويورك 2015.
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار/ بكدار. خطة تنمية وإعادة إعمار قطاع غزة. القدس: 2014.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان. تقرير إحصائي شامل يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي. غزة: 2014.
- مصطفى، وليد. الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الفائدة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني–ماس، 2016.
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ الأوتشا وبرنامج الأغذية العالمي. بين الجدار والسندان: الأثر الإنساني للقيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة. الأراضي الفلسطينية المحتلة: 2010.

– نشوان، كارم وبسام أبو حشيش. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تعطيل عمل المجلس التشريعي». شبكة المنظمات الأهلية. غزة، 2015.

أجنبية

- Amnesty International & others. *Dashed Hopes: Continuation of the Gaza Blockade*. Report by 22 aid agencies and international human rights groups/Non-UN document (2010).
- Candler, Gaylord George. "Cardoso, Dependency Theory and Brazil." Paper presented at the International Studies Association – Midwest. Indiana university. St. Louis. 191996/10/.
- Fine, Michael & Caroline Glendening. *Dependence, Independence or Inter-dependence? Revisiting the Concepts of 'Care' and Dependency*. United Kingdom: university of York, 2005.
- Legal Center for Freedom of Movement (Gisha). *Unraveling the Closure of Gaza, Information Sheet*. (July 2010). at: https://bit.ly/2YaJBxA
- OCHA. *Locked In: The Humanitarian Impact of Two Years of Blockade on the Gaza Strip*. Special Focus. (August 2009).
- World Bank. "Area C and the Future of the Palestinian Economy." 22013/10/.
- _____. *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*. 42017/5/. at: www.worldbank.org/ps

هوامش

1 تُعرف إيرادات المقاصّة بأنها إيرادات الضرائب التي تقوم "إسرائيل" بجبايتها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بحسب ما جاء في بروتوكول باريس الاقتصادي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية، وتشمل هذه الإيرادات على ثلاثة أنواع من الضرائب، وهي: الضرائب المباشرة: ضريبة الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في "إسرائيل" والمستوطنات، والضرائب غير المباشرة على المستوردات من «إسرائيل»: ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع المستوردة من إسرائيل وضريبة الشراء على مشتقات النفط والسجائر والكحول فقط، والضرائب غير المباشرة على المستوردات من الخارج: ضريبة القيمة المضافة والجمارك وضريبة الشراء وغيرها. نعمان كنفاني وسلام صلاح، «**تجميد أموال المقاصة: أزمة متكررة وآثار طويلة الأمد**»، المراقب الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2014، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس وآخرون، 2014)، ص30.

2 عبد الناصر جندلي، «**النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**»، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2010، ص130.

3 كان أندريه فرانك (Andre Frank 1929–2005) مؤرخًا اقتصاديًا وعالمًا اجتماعيًا أميركيًا من أصل ألماني، روّج نظرية التبعية بعد عام 1970 ونظرية الأنظمة العالمية بعد عام 1984. استخدم بعض المفاهيم الماركسية في الاقتصاد السياسي.

4 إبراهيم سعد الدين، «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية»، مجلة المستقبل العربي، العدد 17، 1980، ص 7.

5 إيمان زيادة، «أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية أوسلو وبعدها نموذجًا»، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2014، ص 12.

6 Gaylord George Candler, "Cardoso, Dependency Theory and Brazil," Paper presented at the International Studies Association – Midwest, Indiana university, St. Louis, 19/10/1996, p. 9.

7 Michael fine & Caroline Glendening, *Dependence, Independence or Inter-dependence? Revisiting the Concepts of 'care' and Dependency* (United Kingdom: University of York, 2005), pp. 605-606.

8 بروتوكول باريس الاقتصادي تم توقيعه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في 29 نيسان 1994، وهو ملحق لاتفاقية إعلان المبادئ – اتفاقية أوسلو، ويشكل بروتوكول باريس الاتفاق التعاقدي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية والتي انتهت فعليًا في شهر أيار 1999، ومن أبرز ما تضمنه بروتوكول باريس أنه أبقى على نظام الإتحاد الجمركي ما بين الاقتصاديين الفلسطيني والاسرائيلي، وغياب الحدود الاقتصادية بين الطرفين ونقل العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة ما قبل توقيع اتفاق أوسلو، وحولها من حالة أمر واقع إلى حالة تعاقدية متفق عليها بين الطرفين، ويقوم الاتحاد الجمركي على أساس حرية حركة التجارة ما بين الأراضي الفلسطينية والاسرائيلية، والتزام الطرفين بسياسة تجارية واحدة تجاه الأطراف الأخرى مع بعض الاستثناءات، ويقوم بروتوكول باريس بتنظيم العلاقات التجارية والنقدية والمالية بين الطرفين حيث ينص البروتوكول على آلية جباية الضرائب والجمارك بين «إسرائيل» والسلطة كما يتضمن البروتوكول بعض البنود التي تنظم عمل العمال الفلسطينيين في «إسرائيل». هالة الشعيبي، «ورقة عمل بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي»، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس/ رام الله، فلسطين، 2013، ص7.

9 سعيد الآغا ومادلين الحلبي، "ورقة تحليل سياسات: سياسات معالجة تشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات/ رام الله، 2019، شوهد في 2020/8/18، في: https://bit.ly/2XQiE2f

10 سعيد الآغا ومادلين الحلبي، «ورقة تحليل»، https://bit.ly/2XQiE2f

11 المرجع نفسه

12 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد، «**الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال**»، (نيويورك وجنيف: 2012)، ص11.

13 المرجع نفسه.

14 رائد حلس، «**السلام الاقتصادي وصفقة القرن وفق نظرية الأمن الإسرائيلي**»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 270، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، شتاء 2017)، ص64. متاح أيضاً على الرابط التالي: https://bit.ly/3bIuUaR.

15 وليد مصطفى، "**الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الفائدة**"، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، 2016) .

16 محمد اشتية، "**الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج**"، (القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار/ بكدار، (2017، ص 131.

17 World Bank, *Area C and the Future of the Palestinian Economy*, 2/10/2013, p. 9.

18 Ibid., p. 8.

19 اشتية، ص 133.

20 سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي** 2016، (رام الله: 2017)، ص 3.

21 مسيف، جميل مسيف، "كيفية الحد من الارتهان الاقتصادي في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي: الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل"، **مجلة سياسات**، العدد 47، معهد السياسات العامة، رام الله، فلسطين، 2019، ص12.

22 غادة ملحم، التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها في انتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016، ص 140.

23 سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي** 2016 (رام الله: 2017)، ص40.

24 محمد قرش، "أثر اتفاقية باريس الاقتصادية على التجارة الخارجية الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 257، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، صيف 2014)، ص 97.

25 ساري بَشي وإيتان دياموند، "فصل الأرض، وفصل الشعب: تحليل قانوني للقيود المفروضة على التنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية"، جمعية "جيشاه-مسلك"، تل أبيب يافا، 2015، ص 6.

26 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، (جنيف: 2010)، ص 10.

27 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/الأوتشا وبرنامج الأغذية العالمي، **بين الجدار والسندان: الأثر الإنساني للقيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة**، (الأراضي الفلسطينية المحتلة:2010)، ص 8، 10، 24.

28 كارم نشوان وبسام أبو حشيش، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تعطيل عمل المجلس التشريعي"، شبكة المنظمات الأهلية، غزة، 2015، ص 63.

29 رائد حلس، "أثر الانقسام الفلسطيني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصالحة المجتمعية الفلسطينية.. ضرورة وطنية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله، 2016، ص 3.

30 اشتية، ص 143.

31 المرجع نفسه، ص 158-159.

32 لمزيد من التفاصيل حول الحصار، ينظر:

Amnesty International & others, *Dashed Hopes: Continuation of the Gaza Blockade*, Report by 22 aid agencies and international human rights groups/Non-UN document, (2010); Legal Center for Freedom of Movement (Gisha), *Unraveling the closure of Gaza, Information Sheet*, (July 2010), accessed on 18/8/2020, at: https://bit.ly/2YaJBxA; OCHA, Locked in: The Humanitarian Impact of Two Years of Blockade on the Gaza Strip, special Focus (August 2009).

33 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد، **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، (جنيف/ نيويورك: 2015)، ص 11.

34 رائد حلس، «ورقة تحليل سياسات: تأثير الحصار الإسرائيلي على القطاع الزراعي»، الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني/ حشد، غزة، 2017، ص 5.

35 صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني**، (أبو ظبي: 2013)،

ص 295.

36 ماهر الطباع، «**تكلفة الانقسام وأثره على الاقتصاد الفلسطيني** (2007–2017)»، في: ماهر الطباع، تكلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين، (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية/ مسارات، 2017)، ص 60.

37 غازي الصوراني، **اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام** (غزة: إصدارات جامعة الأقصى، 2019)، ص 240.

38 سمير أبو مدللة، "اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة: ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية؟!"، مجلة سياسات، العدد 12 (2010)، ص 43.

39 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/الأونكتاد، **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، ص 11.

40 مازن العجلة، **سنوات التنمية الضائعة في قطاع غزة** (2007 – 2018)، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، 2019)، ص 144.

41 World Bank, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 4/5/2017, p. 30, accessed on 18/8/2020, at: www.worldbank.org/ps

42 سيف الدين عودة، "الآثار والدروس المستفادة من مرحلة الانقسام ومتطلبات نجاح الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة"، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل بعنوان: مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2014، ص 12.

43 عودة، ص 13.

44 اشتية، ص 161.

45 رجا الخالدي، «أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده والرؤى القائمة لمواجهتها»، **مؤتمر ماس الاقتصادي** 2016، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس، رام الله، 2016، ص10.

46 رائد حلس، سياسات لانفكاك الاقتصاد الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي، **مجلة شؤون فلسطينية**، العددان 274–273، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، خريف 2018 – شتاء 2019)، ص 100.

47 World Bank, 2013, pp. 7–9.

48 سمير عبد الله، «أجندة تطوير القدرات الإنتاجية»، **مؤتمر ماس الاقتصادي** 2016، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس، رام الله، 2016، ص105.

49 محمود الجعفري، «آفاق بيئة الأعمال والتجارة الفلسطينية في ظل الإمكانيات المتوفرة»، **مؤتمر ماس الاقتصادي** 2016، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني/ ماس، رام الله، 2016، ص86.

50 رائد حلس، «ورقة تحليل سياسات: واقع التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية وسبل تطويرها»، الأكاديمية الأميركية للأعمال، واشنطن، 2018، ص 9–10.

51 عودة، ص 14.

52 رائد حلس، «أثر انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري»، المؤتمر العلمي الدولي: الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية «تحديات وفرص»، **مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية**، العدد الثاني، (2018)، ص 94.

53 رائد حلس، سياسات، ص102.

54 سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي** 2017، (رام الله: 2018)، ص 11–12.

55 اشتية، ص 161.